الجامع يكون اقرارا والاول اصح والله اعلم **باب فيما لا يكون اقرارا** اذا قال لرجلين لاحدكما علي كذا او قال رجلان لرجل لك علينا احدا ثنين ثم الصحيح رجلان قالا لرجل لك علينا احدا مائة دينار والاخر الف درهم لو فسر حتى لو قال لفلان علي عشرة دراهم او لفلان علي دينار لم يصح تعليق الاقرار بالشرط لانه اذا قال انا فيئ فلان المختار انه لا يكون اقرارا بالرق في رواية واذا قال لآخر لي عليك الف درهم فقال ولي عليك مثلها او قال لآخر اعتقت عبدك فقال الا وانت ايضا لم يكن اقرارا ذكره الناطفي رحمه الله وقيل يكون اقرارا اذا قالت لزوجها مهرجه مرا از تو هي بايست يا قم لا يكون هذا اقرارا بقبض المهر اذا قال لفلان علي فيما اعلم او قال في علمي لم يصح خلافا لابي يوسف رحمه الله اذا قال المدعى عليه لي مخرج من هذه الدعوى لا يكون اقرارا اذا قال لفلان علي درهم في شهادة فلان او في علمه او في قضائه او بفتواه لا يلزمه شيء بخلاف ما اذا قال بشهادته او بحكمه اذا قال لفلان علي صوح ثم قال اردت حق الاسلام

لم يقبل

لم يقبل اذا قال لفلان قبلي الف درهم فهذا اقرار بالدين وذكر القدوري رحمه الله اقرار بالوديعة والله اعلم

باب في معرفة المقر به اذا اقر بمال عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم عندهما وقال الشيخ الامام السرخسي رحمه الله الاصح انه يبتني قوله في الفقر والغنا وقال الفقيه ينبغي ان يعتبر القليل والغني لانا اذا اقررنا بدراهم فعليه ثلثة ولو اقر بدراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة لو قال له علي كذا درهما فعليه درهمان ولو قال كذا كذا درهما فعليه احد عشر ولو قال كذا وكذا فعليه احد وعشرون لم يصدق في اقل من ذلك ولو قال له علي من واحد الى عشرة فعليه تسعة لو قال له ما بين الحائط الى هذا الحائط فله ما بين الحائطين لا غير ولو قال علي عشرة دراهم كانت عليه احد عشر درهما ولو قال عشرة وثوب عليه ثوب والبيان في العشرة اليه لو قال علي دراهم اضعافا تسعة مضاعفة لزمته اربعة وعشرون لا بقوله دراهم يلزمه ثلثة وبقوله اضعافا تسعة وبقوله مضاعفة اثنى عشر فجملته ما قلنا لو قال لفلان علي درهم ودينير يلزمه التمام من ذلك لو اقر بخرج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)